لمشاهدة الفيديو

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وأعضاء اللجنة الاقتصادية الوزارية والنواب خلال الاجتماع الذي عقد أمس في مجلس الأمة

21 نائباً التقوا وزراء الشؤون والتجارة والمالية والنفط ووزير الدولة لشؤون الخدمات ومحافظ البنك المركزي

الغانم: ناقشنا مع «الاقتصادية الوزارية» ملفات منها قانون الدَّين العام والنواب طالبوا بسحبه والإتيان بخارطة طريق واضحة

جانب من الحضور النيابي في مكتب رئيس مجلس الأمة

سامح عبدالحفيظ

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الاجتماع النيابي مع اللجنة الاقتصادية الوزارية بحث العديد من الملفات الاقتصادية ومن بينها قانون الدين العام، مبينا ان النواب طالبوا الحكومة بسحب القانون والتقدم بخارطة طريق واضحة.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة عقب الاجتماع مع الوزراء أعضاء اللجنة الاقتصادية الوزارية ووزير الخدمات ومحافظ البنك المركزي بحضور 21 نائبا انه تمت مناقشة العديد من الموضوعات الاقتصادية ومنها مشروع القانون بشأن الدين العام. وذكر الغانم ان النواب أبدوا وجهة نظرهم للحكومة بوجوب سحب هذا القانون وإعادة دراسته لأنه أعد قبل أزمة كورونا ولن يجد أغلبية لتمريره في المجلس، لذلك يفترض أن تعاد دراسته وفق المستجدات والمتغيرات.

وأوضح الغانم انه تم خلال الاجتماع اقتراح العديد من الحلول والبدائل من قبل النواب بالإضافة الى الاستماع لشرح من قبل محافظ البنك المركزي عن الوضع المالي للدولة والحالة المالية.

وأضاف الغانم: «لا أستطيع أن أفصح عن كل الأرقام التي ذكرت في الاجتماع لكني أستطيع أن أقول إن النقاش كان إيجابيا».

وقال الغانم انه يجب على الحكومة أن تضع خارطة طريق واضحة كما يجب عليها أيضا في حال تقديم أي متطلبات تشريعية أو غيرها أن توضح بشكل جلي أوجه صرف أي مبالغ، حتى تكون هناك عدالة حقيقية وواضحة، وتكون هناك شفافية تضيع الفرصة على من دأب دائما على تحوير الحقائق وتفسيرها بغير أمورها الحقيقية.

وحضر الاجتماع النواب عبدالله الرومي، ورياض العدساني، وعبدالله الكندري، وعمر الطبطبائي، وبدر الملا، وسعدون العتيبي، ود.خليل عبدالله، وخليل الصالح، وسعود الشويعر، وصفاء الهاشم، ود.عادل الدمخي، وعلي الدقباسي، ود.محمد الحويلة، ويوسف الفضالة، وخالد الشطي، وعدنان عبدالصمد، ومحمد الدلال، وأسامة الشاهين، ود.عبدالكريم الكندري، وعبدالله فهاد العنزي، وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

كما حضره أعضاء اللجنة الوزارية الاقتصادية وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، ووزير التجارة خالد الروضان، ووزير المالية براك الشيتان، ووزير النفط د.خالد الفاضل، إضافة الى وزير الدولة لشؤون الخدمات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص ومحافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل.

عبدالله الكندري وعدنان عبدالصمد ومحمد الدلال وخليل الصالح

د.خليل عبدالله وعبدالله فهاد وسعود الشويعر ويوسف الفضالة وعلام الكندري

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الرئيس الغانم ومريم العقيل وخالد الروضان ومبارك الحريص

الدقباسي: الحكومة اتخذت قرار تأجيل أقساط المتقاعدين

قال النائب علي الدقباسي إن هناك تأكيدات حكومية بأن قرار تأجيل أقساط المتقاعدين قد اتخذ، لافتا إلى أنه خلال اليومين القادمين ستتضح الرؤية حول التكييف القانوني للقرار وكيفية تنفيذه. جاء ذلك في تصريح عقب الاجتماع النيابي ـ الحكومي الذي عقد في مكتب المجلس امس برئاسة رئيس مجلس الأمة وحضور 21 نائبا و5 وزراء هم أعضاء اللجنة الاقتصادية الوزارية، إضافة إلى محافظ البنك المركزي. وأشار الدقباسي إلى أن أبرز ما طرح خلال الاجتماع النيابي ـ الحكومي حول الرؤية الحكومية لمعالجة الأزمة الاقتصادية ووضع حلول لما يواجهه الاقتصاد الوطني، واصفا الاجتماع بالجيد والمثمر وأنه سيستكمل بلقاءات قادمة أخرى.

وأضاف الدقباسي: «بالنسبة لي فأنا مهتم بقضية التأمينات الاجتماعية وأقساط المتقاعدين، وقد استمعنا إلى تأكيدات حكومية أن القرار اتخذ فيما يتعلق بتأجيل هذه الأقساط». وأضاف: «ولكن يبقى التكييف القانوني وخلال يومين ـ إن شاء الله ـ سيكون هناك وضوح أكثر إما أن يكون بتعديل قانوني أو يكون بقرار بعد وصول رأي إدارة الفتوى والتشريع». وطمأن الدقباسي المتقاعدين بالقول «إن التأجيل قادم بفضل الله وذلك في إطار التسهيلات التي تقدمها الدولة لمواطنيها والتي هي محل الاحترام». وأكد اهتمامه بفئات وشرائح مختلفة مثل من يتقاضون مساعدات أو من يحصلون على دعم العمالة أو من يحصلون على بدل بطالة أو الذين لم ينتهوا من إجراءات تعيينهم وغيرهم. واختتم الدقباسي تصريحه بالقول: «نحن في أزمة والكل متآزر ومتعاون وهذا هو واجب الجميع للخروج من الأزمة الحالية، وأتمنى أن يكون ذلك قريبا جدا مع خالص تحياتي لإخواني العاملين في الصفوف الأولى».

علي الدقباسي

لمشاهدة الفيديو

الطبطبائي: اقترحنا على الحكومة تحويل الأرباح المحتجزة لدى جهات الدولة كحل واقعي وملائم للأزمة الحالية أفضل من تسييل استثماراتنا الخارجية أو إقرار «الدَّين العام»

سلطان العبدان

قال النائب عمر الطبطبائي انه لا يخفى على أحد أن سعر النفط، مورد الدولة الرئيسي، قد انخفض بشدة نتيجة لزيادة الإنتاج وانخفاض الطلب الناتج عن أزمة كورونا. وأضاف في تصريح صحافي: كنت قد صرحت من قبل بأني ضد قانون الاقتراض الحكومي وهو الموقف الذي أكدت عليه مؤخرا وكنت قد أعلنته عندما تقدمت الحكومة بقانون الاقتراض للمرة الأولى.

ولذلك عندما اجتمعنا بالحكومة امس، ممثلة بوزير المالية وفريقه، لم أسمع منهم أي تصور لمعالجة الأزمة الاقتصادية وكأنهم يريدون وضعنا أمام خيار وحيد لمعالجة الأزمة وهو خيار الاقتراض المرفوض من قبلنا خاصة ولم يتم تحديد اوجه الصرف بشكل تفصيلي، وكيفية السداد.

وهذه المشكلة التي نواجهها اليوم هي نتيجة حتمية لسياسات الهدر الحكومية التي حذرنا منها سابقا وكلفت المال العام مليارات هدرت في الاستشارات والمصاريف الحكومية والعقود الوهمية في ملفات القطاعات ومنه القطاع النفطي الذي قدرت تكلفة الهدر فيه بعدة مليارات، ذكرتها تفصيليا في استجوابي، كان من الممكن استخدامها اليوم لمواجهة هذه الأزمة. وقد قام مجموعة من النواب بتقديم تصورات مختلفة لمعالجة الحالة المالية للدولة منها تحويل الارباح المحتجزة لدى جهات الدولة المختلفة وهو حل واقعي وملائم افضل من تسييل استثماراتنا الخارجية وافضل من اقرار قانون الدين العام وذلك لتجنب الخسائر المتوقعة نتيجة لانخفاض الأصول العالمية.

من جانب آخر، أشاد النائب عمر الطبطبائي بأداء بعض قيادي وزارة التربية في متابعة تطبيق المدارس الخاصة لقرارات الوزارة بشأن تنظيم التعليم الإلكتروني.

وقال الطبطبائي في تصريح صحافي بمجلس الأمة أمس ان هناك شخصيات وقيادات يجب الإشادة بدورهم الفعال الذي يقومون به تجاه بعض المدارس الخاصة غير الملتزمة بقرارات مجلس الوزراء.

وأشار الطبطبائي إلى ان العديد من أولياء الأمور طلبوا استمرار أبنائهم في التعليم بالمدارس الخاصة عبر التعليم الإلكتروني عن بعد، إلا أن بعض المدارس لا تقبل الطلبة لأسباب غريبة رغم صدور قرار مجلس الوزراء بشأن التعليم الإلكتروني.

وأكد الطبطبائي ان هذه المدارس تعدت على قرار مجلس الوزراء برفضها قبول بعض الطلبة رغم أنها بدأت بالفعل التعليم الإلكتروني قبل صدور قرار مجلس الوزراء عبر طرق غير قانونية، مشيدا بالموقف الذي اتخذه د.عبدالمحسن الحويلة تجاه هذه المدارس.

وبين الطبطبائي ان د.عبدالمحسن الحويلة أصدر قرارا بأحقية الطلبة في الالتحاق بالتعليم الإلكتروني بالمدارس وإلزام المدارس بإرجاع الأموال التي حصلتها كرسوم لتوصيل الطلبة.

واستغرب الطبطبائي غياب بعض الوزراء عن المشهد العام في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء أزمة كورونا.

عمر الطبطبائي

لمشاهدة الفيديو